مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

اسم المقال: أثر معدل عائد الاستثمار في حجم الودائع الاستثمارية "دراسة مقارنة في المصارف الإسلامية السورية"
اسم الكاتب: لمى مصطفى حمزات، د مطيع أسعد شلبي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/562
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 18:36 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أثر معدل عائد الاستثمار في حجم الودائع الاستثمارية
"دراسة مقارنة في المصارف الإسلامية السورية"

لمى مصطفى حمزات*

د مطيع أسعد الشلبي**

الملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على عملية احتساب وتوزيع الأرباح في المصارف الإسلامية وبيان أثر معدل عائد الاستثمار في حجم حسابات الاستثمار المطلقة، وذلك من خلال دراسة مقارنة لمصرفي الشام وسورية الدولي الإسلامي للفترة الممتدة من (عام 2011 ولغاية عام 2019)، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وبالاعتماد على برنامج E-Views. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1ـ اتبع كل من مصرفي الشام وسورية الدولي الإسلامي السياسة نفسها في عملية توزيع الأرباح على الحسابات الاستثمارية.

2ـ وجود أثر إيجابي لارتفاع معدل عائد الاستثمار السنوي على حجم حسابات الاستثمار المطلقة بالنسبة لليرة السورية لدى مصرف الشام. في حين وُجد أثر سلبي لارتفاع معدل عائد الاستثمار السنوي على حجم حسابات الاستثمار المطلقة بالنسبة للدولار الأمريكي، وعدم وجود أثر معنوي بالنسبة لليورو.

*طالبة ماجستير/ قسم المصارف والتأمين– كلية الاقتصاد – جامعة دمشق.

** أستاذ مساعد في قسم المصارف والتأمين – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق.

3ــ عدم وجود أثر معنوي لارتفاع معدل عائد الاستثمار السنوي على حجم حسابات الاستثمار المطلقة بالنسبة لليرة السورية والدولار الأمريكي واليورو لدى مصرف سورية الدولي الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: معدل العائد على الاستثمار، حسابات الاستثمار، الودائع الاستثمارية، توزيع الأرباح في المصارف الإسلامية، المصارف الإسلامية – سورية.

Distributed profits effect on the investment deposits increment in Islamic Banks

Lama Mustafa Hamzat*
Dr. Motee Asaad Al shalaby**

Abstract

The broad aim of this study to identify the process of calculating and distributing profits in Islamic banks and to indicate the effect of the rate of return on investment on the volume of absolute investment accounts, through a comparative study of the Sham Bank and Syria International Islamic Bank for the period of 2011 to 2019, using the descriptive and analytical approach. Relying on E-Views. The study found the following results:

1. Al-Sham and Syria International Islamic Bank followed the same policy in the process of distributing profits on investment accounts.

2. With regard to Al Sham bank, there was a positive impact on the high annual rate of return on investment on the size of unrestricted investment accounts in relation to the Syrian pound, In comparison to investment accounts in relation to US dollar where there was a negative effect of the high annual rate of return on investment on the size of unrestricted investment accounts, and there was no significant impact on euro.

* Banking & Insurance Department – Faculty of Economics – University of Damascus.

** Supervisor Professor/ Banking & Insurance Department – Faculty of Economics – University of Damascus.

3. The lack of a significant impact of the high annual investment return rate on the size of unrestricted investment accounts in relation to the Syrian pound, the US dollar and the euro with the Syria International Islamic Bank.

Key Words: Rate of return on investment, Investment accounts, Investment deposits, profit distribution in Islamic banks, Islamic banks in Syria.

المقدمة:

صاحَبَ بِدء تنفيذ فكرة المصارف الإسلامية، تقديم العديد من الدراسات لرسم العلاقة التعاقدية وتكييفها بين أطراف التعامل مع هذه المصارف من جانب المساهمين والمودعين والمتمولين. ومن أبرز مميزات النموذج المصرفي الإسلامي اعتماده على مبدأ المشاركة بين طرفي التعامل، وخاصة في جانب الإيداع. حيث كُيِّفت العلاقة التعاقدية بين أصحاب الودائع الاستثمارية وبين المصرف الإسلامي على عقد المضاربة، باعتبار أصحاب المودعين أرباب المال في عقد المضاربة، واعتبار المصرف هو المضارب، ومن ثمَّ يشارك أصحاب الودائع الاستثمارية المصرف في الأرباح المتحققة من العمليات الاستثمارية كما يتحملون حصتهم من الخسارة.

مشكلة البحث:

يُشكِّل موضوع توزيع الأرباح في المصارف الإسلامية مشكلة أساسية تعود إلى طبيعة عقد المضاربة الذي يحكم العلاقة بين المساهمين والمودعين؛ حيث تُدمج أموال الطرفين وتوجَّه نحو استثمارات متعددة، ليتم لاحقاً توزيع الأرباح على الأطراف المشاركة. ومع اشتداد المنافسة بين المصارف الإسلامية لجذب ودائع استثمارية أكبر تسعى المصارف لزيادة أنشطتها ونسب أرباحها، ومنها من يلجأ إلى التبرع من حصة المساهمين من الأرباح للمحافظة على مستويات عالية من الربح لأصحاب حسابات الاستثمار. وهنا تبرز مشكلة البحث وتتمثل في التساؤل التالي:

ما أثر معدل عائد الاستثمار في المصارف الاسلامية في حجم الودائع الاستثمارية؟

أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته مما يلي:

1- أهمية عملية توزيع الأرباح في المصارف الإسلامية، من حيث أنها تعكس مدى التزام المصارف الإسلامية بالضوابط الشرعية.

2- أهمية فهم اختلاف المصارف الإسلامية في اتباع سياسات مختلفة لعملية احتساب وتوزيع الأرباح المشتركة.
3- ضرورة الوقوف على أثر معدل عائد الاستثمار في المصارف الاسلامية في حجم الودائع الاستثمارية.

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

1- التعريف بالحسابات الاستثمارية وتكييفها الفقهي في المصارف الإسلامية.
2- تسليط الضوء على سياسات احتساب وتوزيع الأرباح.
3- دراسة العلاقة بين معدل عائد الاستثمار السنوي في المصارف الاسلامية وحجم الودائع الاستثمارية.

فرضية البحث:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل عائد الاستثمار السنوي وحجم الودائع الاستثمارية (حسابات الاستثمار المطلقة) بالليرة السورية في بنك الشام.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل عائد الاستثمار السنوي وحجم الودائع الاستثمارية بالدولار الأمريكي في بنك الشام.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل عائد الاستثمار السنوي وحجم الودائع الاستثمارية باليورو في بنك الشام.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل عائد الاستثمار السنوي والودائع الاستثمارية بالنسبة للعملة السورية في مصرف سورية الدولي الإسلامي.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل عائد الاستثمار السنوي والودائع الاستثمارية بالنسبة لعملة الدولار الأمريكي في مصرف سورية الدولي الإسلامي.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل عائد الاستثمار السنوي والودائع الاستثمارية بالنسبة لعملة اليورو في مصرف سورية الدولي الإسلامي.

متغيرات البحث:

تتمثل متغيرات الدراسة بكل من:

1- المتغير التابع Y: متوسط حجم الودائع الاستثمارية.

2- المتغير المستقل X: معدل عائد الاستثمار على حسابات الاستثمار المطلقة.

حدود البحث:

- **الحدود المكانية:** تتم هذه الدراسة على مصرفي الشام وسورية الدولي الإسلامي.

- **الحدود الزمنية:** تتضمن الفترة الممتدة ما بين عام 2011 ولغاية عام 2019.

منهجية البحث: تمّ تقسيم البحث إلى قسمين:

- **القسم النظري:** تمّ اعتماد المنهج الوصفي في هذا القسم بالاعتماد على أهم ما ورد في الكتب والمراجع العربية والأبحاث والدراسات السابقة.

- **القسم العملي:** تم اختبار فرضية البحث وباستخدام برنامج E-Views بالاعتماد على التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف الإسلامية في سورية.

الدراسات السابقة:

1. دراسة (عمر، محمد عبد الحليم،2002)، <u>الأسس الشرعية والمحاسبية لتوزيع الأرباح في المصارف الإسلامية</u>.[1]

هدفت هذه الدراسة إلى طرح المسائل المتصلة بقضية توزيع الأرباح في جوانبها الشرعية والمحاسبية والمصرفية وبيان الآراء المختلفة لكل مسألة ثم محاولة اختيار البديل المناسب. وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي وإضافة بعض الأمثلة العملية (مسائل افتراضية) في البنوك الإسلامية.

[1] عمر، محمد عبد الحليم. (2002). "الأسس الشرعية والمحاسبية لتوزيع الأرباح في المصارف الإسلامية". بحث مقدم إلى دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

2. دراسة (الشرفا، ياسر،2007). مدى التزام البنك الإسلامي الفلسطيني بمعيار الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار.[1]

أوضحت هذه الدراسة مدى التزام البنك الإسلامي الفلسطيني بمعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية. وناقش البحث على وجه الخصوص مدى التزام البنك الإسلامي الفلسطيني للمعيار رقم (5) من معايير المحاسبة الإسلامية والقاضي بالإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار. وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والكمي في التحليل والاعتماد على التقارير المالية للبنك. ومن أهم النتائج التي استخلصها البحث هي: أنَّ البنك الإسلامي الفلسطيني الحالي لا يوفر قياساً موضوعياً لتوزيع الأرباح. إضافة إلى أنَّ المصروفات الإدارية والعمومية وإيرادات الخدمات المصرفية تختص فقط بالمساهمين دون المودعين.

3. دراسة (غربي، عبدالحليم،2010)، سياسات توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية البدائل العادلة بين المساهمين والمستثمرين.[2]

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة أسس احتساب الأرباح وسياساتها في كل من "بنك دبي الإسلامي" و"البنك الإسلامي الأردني" و"بنك التضامن الإسلامي السوداني". واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في وصف سياسات تلك البنوك في أحد الأعوام دون تحديده. وخلصت إلى تعدُّد البدائل التوزيعية للربح بين المساهمين والمستثمرين في البنوك الإسلامية؛ إلا أن البديل الأمثل يتمثل في احتساب حصة الموارد المستخدمة في

[1] الشرفا، ياسر.(2007). مدى التزام البنك الإسلامي الفلسطيني بمعيار الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار. مجلة الجامعة الإسلامية سلسلة الدراسات الإنسانية م15 (ع1)، ص349-370.

[2] غربي، عبدالحليم.(2010)."سياسات توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية البدائل العادلة بين المساهمين والمستثمرين". مجلة الباحث (ع7)، ص ص 169-180.

عمليات التمويل الإسلامي، ثم تمييز الإيرادات التي تخص كلًّا من المساهمين والمستثمرين.

4. دراسة (عيسى،موسى،2010). <u>سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات المالية الإسلامية</u>.[1]

هدفت هذه الدراسة إلى بيان السياسات التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية في توزيع الأرباح طبقاً لشروط وأحكام عقد المضاربة. واعتمد البحث على المنهج الوصفي. حيث استعرض البحث بشكل أساسي: الأحكام الشرعية للربح في عقد المضاربة، العلاقة بين مصادر الأرباح ومصادر الأموال، سياسة تحميل المصروفات والمخصصات والاحتياطيات، وسياسة توزيع الأرباح.

ما يميز البحث عن الدراسات السابقة:

يتميز هذا البحث بانفراده في دراسة عملية توزيع الأرباح في المصارف الإسلامية في سورية، إضافة إلى الجانب العملي الذي تفتقر إليه الدراسات السابقة، والذي يقوم على دراسة وتحليل معدل عائد الاستثمار وأثره في حجم الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية السورية.

الإطار النظري:

<u>أولاً: حسابات الاستثمار في المصارف الإسلامية:</u>

1- مفهوم الوديعة الاستثمارية (حسابات الاستثمار):

تُعرَّف الوديعة الاستثمارية في المصرف الإسلامي بأنها: اتفاق بين المصرف والعميل، يودع بموجبه مبلغاً من النقود لدى المصرف، على أن يعمل به في مختلف

[1] عيسى، موسى.(2010). سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات المالية الإسلامية. بحث مقدم إلى مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس، ليبيا.

المجالات الاستثمارية، أو أن يقصره على نوع معين محدد في العقد، مقابل جزء من أرباح تلك العمليات.[1]

2- أنواع حسابات الاستثمار:

يطلق على الودائع الاستثمارية في المصرف الإسلامي "حسابات الاستثمار" كونها موجهة للاستثمار على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر وليست ودائع تحت الطلب أو جارية، وعادة تكون في نوعين من الحسابات يمكن توضيحها فيما يلي:[2]

أ- **حسابات الاستثمار المطلقة:** يعطي أصحابها الحق للمصرف لاستثمارها على الوجه الذي يراه مناسباً، دون تقييدهم له باستثمارها في مشروع معين، أو لغرض معين، أو بكيفية معينة. كما يأذنون له بخلطها بأمواله الذاتية (حقوق المساهمين) أو الأموال التي له الحق في التصرف فيها (الحسابات الجارية).

ب- **حسابات الاستثمار المقيدة:** يقيد أصحابها المصرف ببعض الشروط، مثل أن يستثمرها في مشروع معين ولغرض معين أو ألا يخلطها بأمواله، كما قد يكون التقييد بأمور أخرى، مثل اشتراط عدم البيع أو بدون كفيل أو رهن، أو اشتراط البيع بربح لا يقل عن كذا، أو اشتراط استثمار المصرف لتلك الحسابات بنفسه دون استثمارها عن طريق مضاربة تالية مع الغير. وتوجَّه حسابات الاستثمار المقيدة غالباً لتمويل المشروعات الاستثمارية متوسطة الأجل وتحقق هذه الحسابات ميزة عدم خضوعها لنسبة الاحتياطي النقدي التي يفرضها المصرف المركزي.[3]

---

[1] الصيفي، عبد الله، والسليم، بدر.(2010). الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية- تخريجها وكيفية توزيع أرباحها. مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، م37 (ع1)، ص ص202-220،ص204.

[2] مشعل، عبد الباري. (2010). العوامل التي تحدد توزيع الأرباح على المودعين في البنوك الإسلامية. بحث مقدم إلى المؤتمر التاسع للهيئات الشرعية، بريطانيا، ص18.

[3] الشلبي، مطيع. (2019). أثر تغير سعر الذهب في حجم الودائع المصرفية دراسة حالة بنك سورية الدولي الإسلامي. مجلة البعث ع (41)، ص18.

وليس من سبيل لجعل عوائد الحسابات الاستثمارية حلالاً سوى أن يشارك صاحب المال في الاستثمار متحملاً نتيجته غنماً كان أو غرماً، وأن يكون الاتفاق بينه وبين البنك قائماً على عدم ضمان البنك للوديعة، وأن يرتبط العائد بنتيجة الاستثمار.[1]

3- أهمية الودائع المصرفية:[2]

تمثل الودائع لدى المصارف الإسلامية أهمية كبيرة وتشمل القسم الأكبر من الموارد المتاحة للمصرف بغية استخدامها في أنشطة متعددة. بالتالي فإن أهميتها تبرز في:

- تعد أكثر خصوبة وأقل تكلفة من رأس المال والاحتياطيات
- تعد وسيلة للحد من الضغوط التضخمية التي ترافق عملية التنمية الاقتصادية.
- تقوم المصارف الإسلامية بتعبئة المدخرات، وتوزيع الموارد المتاحة بكفاءة.

4- مفهوم عقد المضاربة:

إن صيغة المضاربة هي الصيغة الأساسية التي قامت عليها البنوك الإسلامية في عمليات الاستثمار. حيث يقدم المودعون أموالهم إلى المصرف، باعتباره مضارباً.[3]

وعليه تعرف المضاربة بأنها: عقد بين طرفين يقدم بموجبه أحدهما المال للطرف الآخر ليعمل به بهدف الربح على أن يتم توزيع هذا الربح بينهما بنسب متفق عليها ابتداءً. أما الخسارة فيتحملها صاحب المال "رب المال" وحده بشرط عدم تقصير العامل "المضارب" أو تعديه.[4]

ويرى الدكتور الضرير أنَّ المضاربة كانت جماعية قبل الإسلام وكان عامل المضاربة يأخذ أموال عدة أشخاص يتاجر بها في رحلتي الشتاء والصيف، ويتجسد هذا

---

[1] سليمان، محمد جلال. (1996). الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية (ط.1). المعهد العالمي للفكر الإسلامي: القاهرة، ص12.

[2] الشلبي، مطيع. (2019). أثر تغير سعر الذهب في حجم الودائع المصرفية دراسة حالة بنك سورية الدولي الإسلامي. مرجع سبق ذكره، ص15.

[3] معهد الدراسات المصرفية. (2010). المضاربة في المالية الإسلامية. نشرة إضاءات مالية ومصرفية (ع1)، الكويت، ص7.

[4] سمحان، حسين. (2008). أساليب خلط مال المضاربة وآثارها في قياس الربح وتوزيعه في المصارف الإسلامية. المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، م4 (ع4)، ص ص 75-92، ص76.

النوع بوضوح في عمل المصارف الإسلامية التي تتبنى العمل بمبدأ المضاربة الشرعية، مع من يرغب في أخذ هذه الأموال للعمل بها مضاربة، كمضارب ثانٍ.[1]

ثانياً: عملية توزيع الأرباح في المصارف الإسلامية:

1- معدل العائد على الاستثمار:

تكشف هذه النسبة ربحية الشركة في عملياتها التشغيلية وغير التشغيلية. وتستخدمه المصارف الإسلامية في عملية توزيع الأرباح لتحديد نسب الربح المتحققة[2]، ويُقاس معدل العائد على الاستثمار (الخاص بحسابات الاستثمار المطلقة) بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{الربح القابل للتوزيع على حسابات الاستثمار المطلقة}}{\text{حسابات الاستثمار المطلقة}}$$

2- سياسات توزيع الأرباح بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلقة:

إنَّ البنوك الإسلامية متطابقة فيما بينها في كثير من الأمور، كصيغ الاستثمار، وتقديم الخدمات المصرفية، والقيام على مبدأ الربح والخسارة، إلَّا أنها تتباين من حيث طرق وأساليب احتساب الأرباح وتوزيعها.

تتبع البنوك الإسلامية إحدى الطريقتين التاليتين:[3]

- **الطريقة الأولى:** تقوم المصارف الإسلامية بحصر إيراداتها من العمليات الاستثمارية المختلفة بالإضافة إلى عائد الخدمات المصرفية والإيرادات الأخرى، ويخصم منها جميع النفقات كالمصروفات الإدارية والاهتلاكات والمخصصات وغيرها. ثمَّ بعد ذلك تقسم الأرباح الصافية بين المصرف والمودعين بحسب حجم أموالهما، ثم يخصم من نصيب المودعين نصيب المصرف كمضارب مقابل إدارته لعمليات الاستثمار.

[1] الشاعر، سمير. (2010). احتساب الربح في المضاربة والمشاركة في حال خلط أموال المضاربة والمشاركة. بحث مقدم إلى مؤتمر الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، ص3.

[2] السبيعي، مداح. (2012). العلاقة بين الرفع المالي والعائد على الاستثمار في الشركات المساهمة العامة الكويتية. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، ص54.

[3] السرحي، لطفي. (1995). مشكلات احتساب الأرباح وتوزيعها في البنوك الإسلامية. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، صنعاء، ص82.

– **الطريقة الثانية:** وتتلخص في أن المصارف التي تتبناها تقوم بعملية الفصل المحاسبي بين إيرادات العمليات الاستثمارية، وبين إيرادات الخدمات المصرفية، بحيث تعود إيرادات الأخير وإيرادات ما تم استثماره من الحسابات الجارية لصالح المصرف الإسلامي (المساهمين). وفي نفس الوقت يتحمل جميع المصروفات الإدارية والعمومية والاحتياطيات القانونية وغيرها.

أما إيرادات العمليات الاستثمارية فتوزع بين المودعين والمصرف بحسب حجم أموال كل منهما، ثم يخصم من نصيب المودعين حصة المصرف كمضارب.

الإطار العملي:

تم تطبيق الدراسة العملية على كل من مصرفي الشام وسورية الدولي الإسلامي من أصل ثلاثة مصارف إسلامية في سورية، وقد تم استثناء بنك البركة نتيجة حداثته.

أولاً: كيفية توزيع الأرباح في المصارف محل الدراسة: [1]

1- مصرف الشام:

يقوم المصرف بعملية توزيع الأرباح من خلال تقسيم الإيرادات إلى إيرادات ناجمة عن الأنشطة الاستثمارية والتمويلية وإيرادات ناجمة عن عمولات البنك، حيث إن الإيرادات الناجمة عن عمولات البنك أو عن أرباح المتاجرة بالعملات تكون كافة من حق البنك لأنها ناتجة عن الخدمات التي يقدمها البنك، ولأن أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (مضاربة) لا يتحملون نفقاتها. كما يتم فصل الإيرادات المتأتية من الاستثمار، بكل عملة على حدة، إلى إيرادات متأتية من استثمارات ممولة كلياً من رأس المال (الاستثمارات الذاتية) واستثمارات ممولة بشكل مختلط (من رأس المال وأموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق). توزع الإيرادات المتأتية من مصدر مختلط نسبة وتناسب على كل من متوسط حقوق المساهمين الخاضع للاستثمار أو ما يدخل في حكمها ومتوسط الودائع

[1] التقارير المالية المنشورة لمصرفي الشام و سورية الدولي الإسلامي.

لاستخراج حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (عقود المضاربة) من الإيرادات حسب طريقة النمر [1].

2- مصرف سورية الدولي الإسلامي:

يتبع المصرف في عملية توزيع الأرباح سياسة خلط أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق وأموال المساهمين ضمن وعاء المضاربة. كما يتبع المصرف السياسة التالية في احتساب أرباح أصحاب حسابات الاستثمار المطلق:

يتم تقسيم الإيرادات إلى إيرادات ناجمة عن الاستثمارات وإيرادات ناجمة عن عمولات المصرف، حيث إن الإيرادات الناجمة عن عمولات المصرف تكون كاملة من حق المصرف ولا توزع على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق لأنها ناتجة عن الخدمات التي يقدمها المصرف. كما يتم الفصل بين الإيرادات المتأتية من الاستثمار بالليرة السورية أو الدولار الأمريكي أو اليورو بحيث تخصص إيرادات الليرة السورية للاستثمار المختلط بالليرة السورية والإيرادات المتأتية بالدولار للاستثمار المختلط الموظف بالدولار وكذلك الأمر بالنسبة لليورو. وتوزع الإيرادات المتأتية من مصدر مُختلط نسبة وتناسب على كل من متوسط حقوق المساهمين ومتوسط الودائع وذلك لاستخراج حصة أصحاب حسابات الاستثمار من الإيرادات حسب طريقة النمر (الأعداد).

ثانياً: الدراسة التحليلية:

تم الاعتماد على منهج التحليل الكمي بالاستعانة بالأساليب الإحصائية باستخدام برنامج (E-Views10)، بالاستعانة بالمصادر الأولية من خلال جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة من التقارير المالية النصفية الصادرة عن مصرفي الشام وسورية الدولي الإسلامي خلال الفترة (2010-2019)، مع الإشارة إلى حداثة عهد المصارف

[1] طريقة النمر (طريقة الأعداد): هي طريقة حسابية بسيطة لتحديد أنصبة الربح التي يأخذها أرباب المال في المضاربة المشتركة، وتعتمد هذه الطريقة على محددين لحصة أرباح المستثمر من أرباح الوعاء الاستثماري هما: حجم رأس المال المُقدم من قبله، والمدة الزمنية التي بقي فيها رأس المال في وعاء المضاربة (على أساس شهري أو أسبوعي أو يومي).

الإسلامية في سورية وعدم إمكانية الاعتماد على التقارير الربعية نتيجة توزيع أرباح المصارف الإسلامية بشكل نصف سنوي.

تستخدم الدراسة النموذج التالي:

$$Y_t = \alpha_0 + \beta_1 X_t + \varepsilon_t$$

اختبارات قبل استنتاج نموذج الدراسة:

أ- Normality test:

يوضح الجدول رقم (1) أهم خصائص توزيع بيانات المتغير محل الدراسة باستخدام اختبار Jarque-Bera:

الجدول رقم (1) يبين اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات المدروسة

	BANK	INVEST.S.P	DEPOSIT.S.P	INVEST.$	DEPOSIT.$	INVEST. €	DEPOSIT. €
Skewness	CHAM	0.8960	1.2531	1.0618	0.8191	1.9006	1.6152
Kurtosis		2.6180	2.9228	3.3898	2.0066	5.5746	4.1317
Jarque-Bera		1.2589	2.3578	1.7480	1.3764	7.9040	4.3936
Probability		0.5329	0.3076	0.4173	0.5025	0.0192	0.1112
		INVEST.S.P	DEPOSIT.S.P	INVEST.$	DEPOSIT.$	INVEST. €	DEPOSIT. €
Skewness	INTERNATIONAL	-0.3508	1.3296	1.1773	0.2616	1.2071	-0.4371
Kurtosis		1.8190	3.2478	3.5186	1.3428	2.6197	2.4126
Jarque-Bera		0.7077	2.6746	2.1799	1.1326	2.2398	0.4159
Probability		0.7020	0.2625	0.3362	0.5676	0.3263	0.8122

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام البرنامج الإحصائي (E-views)

نلاحظ من الجدول رقم (1) ما يلي:

1- مصرف الشام:

جميع المتغيرات خاضعة للتوزيع الطبيعي حيث أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية Jarque-Bera أكبر من 1% ومنه نقبل فرضية العدم القائلة بخضوع جميع المتغيرات للتوزيع الطبيعي، وهذا ما يؤكده كل من معاملي الالتواء والتفلطح، حيث أن معامل الالتواء لهذه المتغيرات يساوي تقريباً القيمة المعيارية لمعامل الالتواء (المساوية للصفر) كي يتبع المتغير للتوزيع الطبيعي وهذا يعني تماثل البيانات حول

وسطها الحسابي، كذلك معامل التفلطح لهذه المتغيرات يساوي تقريباً القيمة المعيارية لمعامل التفلطح كي يتبع المتغير للتوزيع الطبيعي.

2- مصرف سورية الدولي الإسلامي:

جميع المتغيرات خاضعة للتوزيع الطبيعي حيث أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية Jarque-Bera أكبر من 1% ومنه نقبل فرضية العدم القائلة بخضوع جميع المتغيرات للتوزيع الطبيعي، وهو ما يؤكده كل من معاملي الالتواء والتفلطح، حيث أن معامل الالتواء للمتغيرات يساوي تقريباً القيمة المعيارية لمعامل الالتواء (المساوية للصفر) كي يتبع المتغير للتوزيع الطبيعي وهذا يعني تماثل البيانات حول وسطها الحسابي، كذلك معامل التفلطح لهذه المتغيرات يساوي تقريباً القيمة المعيارية لمعامل التفلطح (المساوية للعدد ثلاثة) كي يتبع المتغير للتوزيع الطبيعي.

ب- Stationary:

تعتبر استقرارية المتغيرات كل منها على حدا شرط لازم من أجل إجراء الدراسة القياسية، حيث أن استخدام سلاسل زمنية غير مستقرة في معادلات الانحدار تعطينا نتائج مضللة وغير حقيقية.

وقد تم إجراء اختبار جذر الوحدة (Unit root tests) باستخدام اختبار KPSS على سلاسل متغيرات الدراسة، حيث حصلنا على الجدول رقم (2):

الجدول رقم (2) يبين نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة

KPSS Unit Root Test				
Null Hypothesis: Variable is stationary				
Exogenous: Constant				
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
BANK	**CHAM**		**INTERNATIONAL**	
Test for:	**Level**		**Level**	
Series	**LM-Stat**	**Critical Values***	**LM-Stat**	Critical Values*
INVEST.S.P	**0.2147**	**0.7390**	**0.5000**	0.7390
DEPOSIT.S.P	**0.3823**		**0.3909**	
INVEST.$	0.2760		0.3033	
$DEPOSIT.	0.4049		0.3999	
INVEST. €	0.5000		0.4197	
DEPOSIT. €	0.4914		0.5000	
***Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)**				

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام البرنامج الإحصائي (E-views)

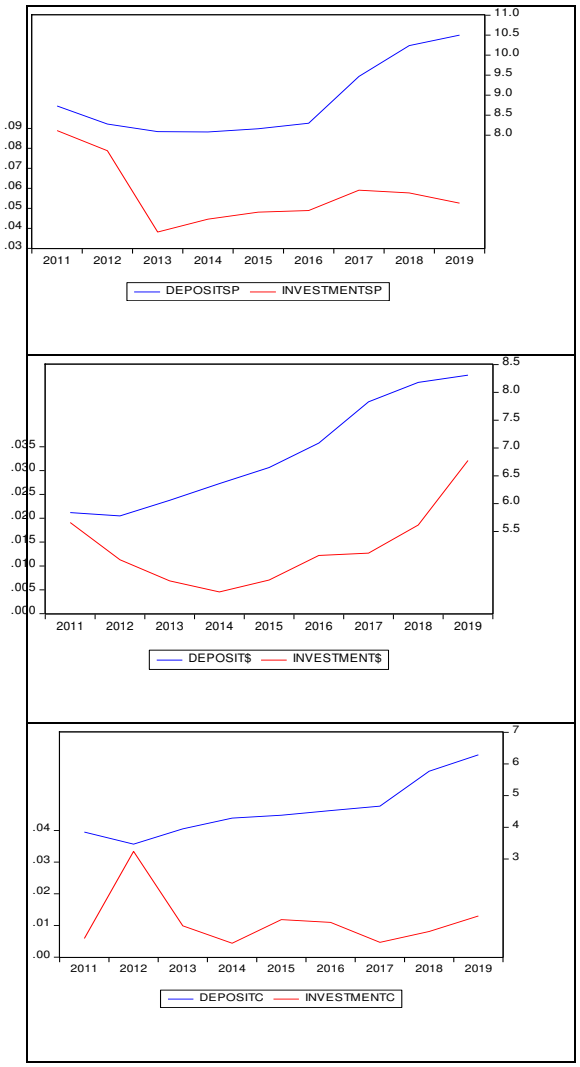
يوضح الجدول رقم (2) أن بيانات سلاسل جميع المتغيرات المتعلقة بمصرفي الشام وسورية الدولي الإسلامي مستقرة عند المستوى وبمستوى معنوية 1%، حيث أن إحصائية LM المحسوبة أصغر من المجدولة (القيمة الحرجة) وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بأن سلسلة بيانات المتغير مستقرة.

نستنتج أنه يمكننا تطبيق طريقة المربعات الصغرى التقليدية (OLS) على متغيرات الدراسة بالنسبة للمصرفين، كون بيانات سلاسلها الزمنية استقرت عند المستوى.

1- مصرف الشام:

تقدير نموذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى التقليدية (OLS):

يبين الشكل التالي العلاقة بين حجم حسابات الاستثمار المطلقة وبين معدل عائد الاستثمار السنوي على حسابات الاستثمار المطلقة، بالليرة السورية وبالدولار الأمريكي وباليورو:



الشكل رقم (1) يوضح علاقة متغيري كل نموذج ببعضهما

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (E-views)

من خلال إجراء الاختبار الخاص بنموذج OLS يمكن أن نعبِّر عن علاقة الارتباط في الأجل الطويل (مرونات الأجل الطويل) بين متغيري الدراسة، بالصيغة التالية:

$$.DEPOSITSP = -7.98 + 1.29 * DEPOSITSP(-1) + 120.9 * INVESTMENTSP$$
$$.DEPOSIT\$ = -1.82 + 1.40 * DEPOSIT\$(-1) - 40.06 * INVESTMENT\$$$
$$.DEPOSIT€ = -0.064 + 1.16 * DEPOSIT€(-1) - 26.56 * INVESTMENT€$$

- **النموذج الأول:**

كما تبين لدينا من خلال نتائج نموذج OLS بالنسبة للعملة السورية، أن قيمة معامل التحديد (R^2=94%) تقريباً، أي أن متغير معدل عائد الاستثمار السنوي ومتغير حجم حسابات الاستثمار المطلقة السابقة يساهم في تفسير التغيرات الزمنية الحاصلة في حجم حسابات الاستثمار المطلقة الحالية بمعدل 94% من مجموع التغيرات الكلية وأن 6% من التغيرات تفسرها متغيرات أخرى لم يتم إدخالها بالنموذج، وتشير قيمة فيشر (F=33.08) إلى معنوية النموذج إذ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لها أقل من 5%، أي توجد علاقة طويلة الأجل بين حجم حسابات الاستثمار المطلقة الحالية وكل من حجم حسابات الاستثمار المطلقة السابقة ومعدل عائد الاستثمار السنوي.

كما تبين النتائج معنوية إحصائية (t) لمتغير معدل عائد الاستثمار السنوي عند مستوى معنوية 5%، أي أنه يوجد أثر إيجابي لارتفاع معدل عائد الاستثمار السنوي على حجم حسابات الاستثمار المطلقة في الأجل الطويل، حيث أن ارتفاع معدل عائد الاستثمار السنوي بمقدار 1% سيؤدي إلى ارتفاع حجم حسابات الاستثمار المطلقة بمقدار 121% في الأجل الطويل، وهكذا نكون قد أجبنا على فرضيتنا الأولى حيث تبيّن أنه يوجد أثر معنوي لمعدل عائد الاستثمار السنوي عند مستوى معنوية 5% في حجم حسابات الاستثمار المطلقة بالعملة السورية في مصرف الشام.

- **النموذج الثاني:**

كما تبين لدينا من خلال نتائج نموذج OLS بالنسبة للدولار الأمريكي، أن قيمة معامل التحديد (R^2=98%) تقريباً، أي أن متغير معدل عائد الاستثمار السنوي ومتغير حجم حسابات الاستثمار المطلقة السابقة يساهم في تفسير التغيرات الزمنية الحاصلة في حجم حسابات الاستثمار المطلقة الحالية بمعدل 98% من مجموع التغيرات الكلية وأن 2% من التغيرات تفسرها متغيرات أخرى لم يتم إدخالها بالنموذج، وتشير قيمة فيشر

(F=103.15) إلى معنوية النموذج إذ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لها أقل من 5%، أي أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين حجم حسابات الاستثمار المطلقة الحالية وكل من حجم حسابات الاستثمار المطلقة السابقة ومعدل عائد الاستثمار السنوي.

كما تبين النتائج معنوية إحصائية (t) لمتغير معدل عائد الاستثمار السنوي عند مستوى معنوية 10%، أي أنه يوجد أثر سلبي لارتفاع معدل عائد الاستثمار السنوي على حجم حسابات الاستثمار المطلقة في الأجل الطويل، حيث أن ارتفاع معدل عائد الاستثمار السنوي بمقدار 1% سيؤدي إلى انخفاض حجم حسابات الاستثمار المطلقة بمقدار 40% في الأجل الطويل، وهكذا نكون قد أجبنا على فرضيتنا الثانية حيث تبيّن أنه يوجد أثر معنوي لمعدل عائد الاستثمار السنوي عند مستوى معنوية 10% في حجم حسابات الاستثمار المطلقة بالدولار الأمريكي في مصرف الشام.

- **النموذج الثالث:**

كما تبين لدينا من خلال نتائج نموذج OLS بالنسبة لليورو، أن قيمة معامل التحديد (R^2=88%) تقريباً، أي أن متغير معدل عائد الاستثمار السنوي ومتغير حجم حسابات الاستثمار المطلقة السابقة يساهم في تفسير التغيرات الزمنية الحاصلة في حجم حسابات الاستثمار المطلقة الحالية بمعدل 88% من مجموع التغيرات الكلية وأن 12% من التغيرات تفسرها متغيرات أخرى لم يتم إدخالها بالنموذج، وتشير قيمة فيشر (F=18.52) إلى معنوية النموذج إذ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لها أقل من 5%، أي أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين حجم حسابات الاستثمار المطلقة الحالية وكل من حجم حسابات الاستثمار المطلقة السابقة ومعدل عائد الاستثمار السنوي.

كما تبين النتائج عدم معنوية إحصائية (t) لمتغير معدل عائد الاستثمار السنوي حيث أن القيمة الاحتمالية المقابلة لها أكبر من 5%، أي أنه لا يوجد أثر معنوي لارتفاع معدل عائد الاستثمار السنوي على حجم حسابات الاستثمار المطلقة في الأجل الطويل، وبهذه النتيجة نكون قد أجبنا على فرضيتنا الثالثة حيث تبيّن أنه لا يوجد أثر معنوي

لمعدل عائد الاستثمار السنوي عند مستوى معنوية 5% في حجم حسابات الاستثمار المطلقة باليورو في مصرف الشام.

الاختبارات التشخيصية للنماذج المقدرة:

1- اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي:

يبين الجدول رقم (3) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي لبواقي النماذج:

الجدول رقم (3) يبين نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test				
النموذج الأول	F-statistic	1.434281	Prob. F(1,4)	0.4108
النموذج الثاني	F-statistic	0.405149	Prob. F(1,4)	0.5590
النموذج الثالث	F-statistic	0.206811	Prob. F(1,4)	0.6729

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (E-views)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية الاختبار ولجميع النماذج أكبر من 5% أي نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين الأخطاء العشوائية للنماذج المقدرة.

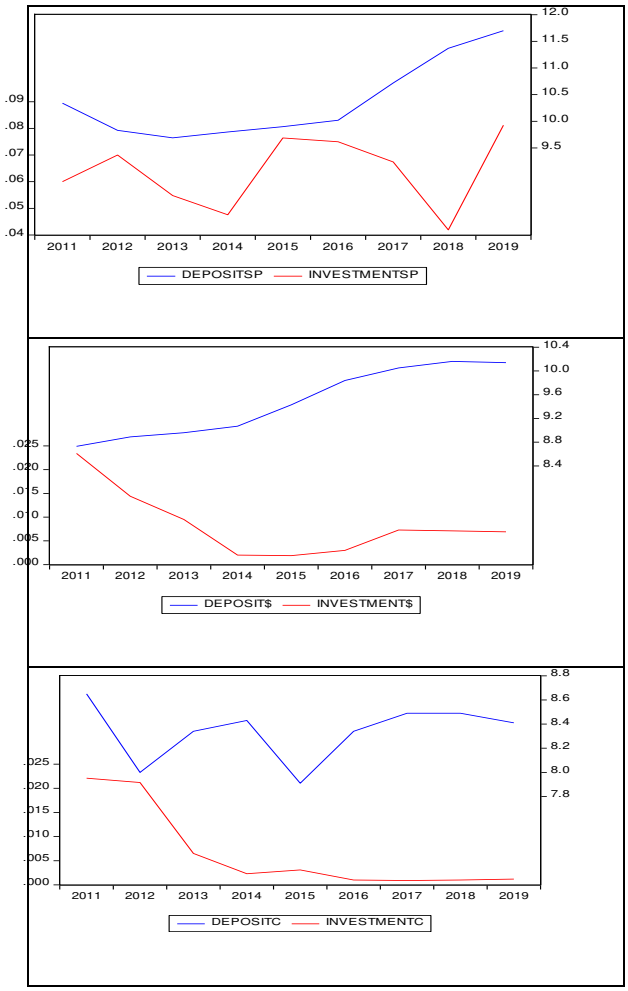
2- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

أظهر الاختبار أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية الاختبار Jarque Bera ولجميع النماذج أكبر من 5% أي نقبل فرضية العدم القائلة بأن بواقي النماذج المقدرة تتوزع طبيعياً.

1- مصرف سورية الدولي الإسلامي:

تقدير نموذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى التقليدية (OLS):

يبين الشكل التالي العلاقة بين حجم حسابات الاستثمار المطلقة وبين معدل عائد الاستثمار السنوي على حسابات الاستثمار المطلقة، بالليرة السورية وبالدولار الأمريكي وباليورو:



الشكل رقم (2) يوضح علاقة متغيري كل نموذج ببعضهما

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (E-views)

من خلال إجراء الاختبار الخاص بنموذج OLS يمكن أن نعبِّر عن علاقة الارتباط في الأجل الطويل (مرونات الأجل الطويل) بين متغيري الدراسة، بالصيغة التالية:

$$DEPOSITSP = -1.65 + 1.22 * DEPOSITSP(-1) - 7.18 * INVESTMENTSP.$$

$$DEPOSIT\$ = 1.03 + 0.92 * DEPOSIT\$(-1) - 16.59 * INVESTMENT\$.$$

$$DEPOSIT€ = 8.82 - 0.05 * DEPOSIT€(-1) - 18.55 * INVESTMENT€.$$

- **النموذج الأول:**

كما تبين لدينا من خلال نتائج نموذج OLS بالنسبة للعملة السورية، أن قيمة معامل التحديد (R^2=78%) تقريباً، أي أن متغير معدل عائد الاستثمار السنوي ومتغير حجم حسابات الاستثمار المطلقة السابقة يساهم في تفسير التغيرات الزمنية الحاصلة في حجم حسابات الاستثمار المطلقة الحالية بمعدل 78% من مجموع التغيرات الكلية وأن 22% من التغيرات تفسرها متغيرات أخرى لم يتم إدخالها بالنموذج، وتشير قيمة فيشر (F=8.81) إلى معنوية النموذج إذ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لها أقل من 5%، أي أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين حجم حسابات الاستثمار المطلقة الحالية وكل من حجم حسابات الاستثمار المطلقة السابقة ومعدل عائد الاستثمار السنوي.

كما تبين النتائج عدم معنوية إحصائية (t) لمتغير معدل عائد الاستثمار السنوي حيث أن القيمة الاحتمالية المقابلة لها أكبر من 5%، أي أنه لا يوجد أثر معنوي لارتفاع معدل عائد الاستثمار السنوي على حجم حسابات الاستثمار المطلقة في الأجل الطويل، وبهذه النتيجة نكون قد أجبنا على فرضيتنا الرابعة حيث تبيّن أنه لا يوجد أثر معنوي لمعدل عائد الاستثمار السنوي عند مستوى معنوية 5% في حجم حسابات الاستثمار المطلقة بالليرة السورية في مصرف سورية الدولي الإسلامي.

- **النموذج الثاني:**

كما تبين لدينا من خلال نتائج نموذج OLS بالنسبة للدولار الأمريكي، أن قيمة معامل التحديد (R^2=95%) تقريباً، أي أن متغير معدل عائد الاستثمار السنوي ومتغير حجم حسابات الاستثمار المطلقة السابقة يساهم في تفسير التغيرات الزمنية الحاصلة في حجم حسابات الاستثمار المطلقة الحالية بمعدل 95% من مجموع التغيرات الكلية وأن 5% من التغيرات تفسرها متغيرات أخرى لم يتم إدخالها بالنموذج، وتشير قيمة فيشر (F=46.62) إلى معنوية النموذج إذ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لها أصغر من 5%،

أي أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين حجم حسابات الاستثمار المطلقة الحالية وكل من حجم حسابات الاستثمار المطلقة السابقة ومعدل عائد الاستثمار السنوي.

كما تبين النتائج عدم معنوية إحصائية (t) لمتغير معدل عائد الاستثمار السنوي حيث أن القيمة الاحتمالية المقابلة لها أكبر من 5%، أي أنه لا يوجد أثر معنوي لارتفاع معدل عائد الاستثمار السنوي على حجم حسابات الاستثمار المطلقة في الأجل الطويل، وبهذه النتيجة نكون قد أجبنا على فرضيتنا الخامسة حيث تبيّن أنه لا يوجد أثر معنوي لمعدل عائد الاستثمار السنوي عند مستوى معنوية 5% في حجم حسابات الاستثمار المطلقة بالدولار الأمريكي في مصرف سورية الدولي الإسلامي.

- **النموذج الثالث:**

كما تبين لدينا من خلال نتائج نموذج OLS بالنسبة لليورو، أن قيمة معامل التحديد (R^2=37%) تقريباً، أي أن متغير معدل عائد الاستثمار السنوي ومتغير حجم حسابات الاستثمار المطلقة السابقة يساهم في تفسير التغيرات الزمنية الحاصلة في حجم حسابات الاستثمار المطلقة الحالية بمعدل 37% من مجموع التغيرات الكلية وأن 63% من التغيرات تفسرها متغيرات أخرى لم يتم إدخالها بالنموذج، وتشير قيمة فيشر (F=1.45) إلى عدم معنوية النموذج إذ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لها أكبر من 5%، فلا توجد علاقة طويلة الأجل بين حجم حسابات الاستثمار المطلقة الحالية وكل من حجم حسابات الاستثمار المطلقة السابقة ومعدل عائد الاستثمار السنوي.

كما تبين النتائج عدم معنوية إحصائية (t) لمتغير معدل عائد الاستثمار السنوي حيث أن القيمة الاحتمالية المقابلة لها أكبر من 5%، أي أنه لا يوجد أثر معنوي لارتفاع معدل عائد الاستثمار السنوي على حجم حسابات الاستثمار المطلقة في الأجل الطويل، وبهذه النتيجة نكون قد أجبنا على فرضيتنا السادسة حيث تبيّن أنه لا يوجد أثر معنوي لمعدل عائد الاستثمار السنوي عند مستوى معنوية 5% في حجم حسابات الاستثمار المطلقة باليورو في مصرف سورية الدولي الإسلامي.

الاختبارات التشخيصية للنماذج المقدرة:

1- اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي:

يبين الجدول رقم (4) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي لبواقي النماذج:

الجدول رقم (4) يبين نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test				
النموذج الأول	F-statistic	1.628659	Prob. F(1,4)	0.2710
النموذج الثاني	F-statistic	0.604369	Prob. F(1,4)	0.4803
النموذج الثالث	F-statistic	0.011157	Prob. F(1,4)	0.9210

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (E-views)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية الاختبار ولجميع النماذج أكبر من 5% أي نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين الأخطاء العشوائية للنماذج المقدرة.

2- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

أظهر الاختبار أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية الاختبار Jarque Bera ولجميع النماذج أكبر من 5% أي نقبل فرضية العدم القائلة بأن بواقي النماذج المقدرة تتوزع طبيعياً.

النتائج والمقترحات:

أولاً: النتائج:

1- اتبع كل من مصرفي الشام وسورية الدولي الإسلامي السياسة نفسها في توزيع الأرباح على الحسابات الاستثمارية، من خلال الفصل المحاسبي بين الإيرادات المتأتية من الأنشطة والاستثمارات المختلفة. وقد اعتمد كل منهما طريقة النمر إلَّا أنَّه لم يتم الإفصاح عن الأساس الزمني المتَّبع ضمن بياناتهم المنشورة.

2- تم تحميل وعاء المضاربة (الأموال المستثمرة للمودعين والمساهمين معاً) نسب معينة من النفقات والمصروفات الإدارية والعمومية التي حددتها هيئات الرقابة الشرعية في كل من مصرفي الشام وسورية الدولي الإسلامي.

3- وجود أثر إيجابي لارتفاع معدل عائد الاستثمار السنوي على حجم حسابات الاستثمار المطلقة بالنسبة لليرة السورية لدى مصرف الشام. في حين وُجد أثر سلبي لارتفاع معدل عائد الاستثمار السنوي على حجم حسابات الاستثمار المطلقة بالنسبة للدولار الأمريكي، وعدم وجود أثر معنوي بالنسبة لليورو، وقد يعود ذلك إلى انخفاض نسب التشغيل بالقطع الأجنبي نتيجة العقوبات المفروضة خلال سنوات الدراسة، وقد قام المصرف بعدم تحميل وعاء المضاربة أي من المصروفات والنفقات الموافق عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية وذلك لرفع معدلات العائد لبعض السنوات.

4- عدم وجود أثر معنوي لارتفاع معدل عائد الاستثمار السنوي على حجم حسابات الاستثمار المطلقة بالنسبة للعملات الثلاث لدى مصرف سورية الدولي الإسلامي، ولعلَّ التقلُّب الحاصل في حجم الحسابات الاستثمارية هو نتيجة حالة عدم الاستقرار الاقتصادي وتفضيل العملاء في بعض السنوات إيداع أموالهم كحسابات جارية قابلة للسحب في أي لحظة والقيام بكسر الودائع والتحول إلى شراء القطع الأجنبي. أما فيما يتعلق بتقلبات عائد الاستثمار بالليرة السورية فلعلَّه يرجع إلى انخفاض عمليات منح التسهيلات خلال السنوات الأولى من الدراسة، وانخفاض نسب التشغيل نتيجة العقوبات

بالنسبة للقطع الأجنبي، فقد قام المصرف بالتبرع من حصص حقوق المساهمين لرفع معدلات العائد على حسابات الاستثمار المطلقة في بعض السنوات، إضافة إلى عدم تحميل المودعين أي من المصرفات المشتركة دعماً لمعدلات العائد.

ثانياً: المقترحات:

1- اعتماد الأساس اليومي في طريقة النمر المتبعة من قبل المصرفين المدروسين، وهي الطريقة الأكثر عدالة في عملية توزيع الأرباح لأصحاب حسابات الاستثمار المطلق.

2- مراجعة النفقات التي يتم تحميلها على وعاء المضاربة (بالتالي تحميلها لأصحاب حسابات الاستثمار المطلق) بدقة من قبل هيئات الرقابة الشرعية، خاصة فيما يتعلق بنفقات ومجلس الإدارة والمصروفات الإدارية والعمومية.

3- زيادة معدلات العائد على الاستثمار في السنوات التي تنخفض فيها، بتخفيض نسب الحسابات الجارية المشاركة بالاستثمار لصالح حقوق المساهمين -باعتبار المصرف ضامناً لها ومستفيداً من أرباحها- الأمر الذي يرفع بالمقابل حصة المودعين من الأرباح، أما في السنوات ذات مستويات الربحية المرتفعة فيمكن للمصرف احتجاز احتياطي معدِّل الأرباح والذي يهدف إلى الاحتفاظ بنسب معينة من الأرباح في السنوات ذات الوفرة واللجوء إليه في السنوات منخفضة الربحية لتحسين معدلات الربح.

4- إجراء المزيد من البحوث التي تستهدف قياس أرباح حسابات الاستثمار وكيفية توزيع الأرباح بين المصرف الإسلامي والمودعين.

5- على المصارف الاهتمام بالنشاط التسويقي والترويجي لعكس المنتجات والبدائل الإسلامية المتاحة للاستثمار.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. السرحي، لطفي. (1995). مشكلات احتساب الأرباح وتوزيعها في البنوك الإسلامية. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، صنعاء.

2. السبيعي، مداح. (2012). العلاقة بين الرفع المالي والعائد على الاستثمار في الشركات المساهمة العامة الكويتية. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.

3. الشاعر، سمير. (2010). احتساب الربح في المضاربة والمشاركة في حال خلط أموال المضاربة والمشاركة. بحث مقدم إلى مؤتمر الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين.

4. الشرفا، ياسر.(2007). مدى التزام البنك الإسلامي الفلسطيني بمعيار الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار. مجلة الجامعة الإسلامية سلسلة الدراسات الإنسانية م15 (ع1).

5. الشلبي، مطيع. (2019). أثر تغير سعر الذهب في حجم الودائع المصرفية دراسة حالة بنك سورية الدولي الإسلامي. مجلة البعث ع (41).

6. الصيفي، عبد الله، والسليم، بدر. (2010). الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية– تخريجها وكيفية توزيع أرباحها. مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، م37 (ع1)، ص ص202–220.

7. القره داغي، علي. (2008). الأسس الشرعية لتوزيع الخسائر والأرباح في البنوك الإسلامية مع بيان النوازل الخاصة بالأزمة المالية.

8. سليمان، محمد جلال. (1996). الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية (ط.1). المعهد العالمي للفكر الإسلامي: القاهرة.

9. سمحان، حسين. (2008). أساليب خلط مال المضاربة وآثارها في قياس الربح وتوزيعه في المصارف الإسلامية. المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، م4 (ع4)، ص ص 75–92.

10. شاهين، علي عبدالله. (2005، يناير). مدخل محاسبي مقترح لقياس وتوزيع الأرباح في البنوك الإسلامية. مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، م13 (ع1)، ص ص297–341.

11. عمر، محمد عبد الحليم. (2002). الأسس الشرعية والمحاسبية لتوزيع الأرباح في المصارف الإسلامية. بحث مقدم إلى دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

12. عيسى، موسى.(2010). سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات المالية الإسلامية. بحث مقدم إلى مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس، ليبيا.

13. غربي، عبد الحليم. (2010). سياسات توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية البدائل العادلة بين المساهمين والمستثمرين. مجلة الباحث (ع7).

14. مشعل، عبد الباري.(2010). العوامل التي تحدد توزيع الأرباح على المودعين في البنوك الإسلامية. بحث مقدم للمؤتمر التاسع للهيئات الشرعية، بريطانيا.

15. معهد الدراسات المصرفية. (2010). المضاربة في المالية الإسلامية. نشرة إضاءات مالية ومصرفية (ع1)، الكويت.

16. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي AAOIFI). (2017). المعايير الشرعية. المنامة، البحرين.

17. وادي، سكنة. (2006). دراسة مؤشرات نمو الاستثمارات في المصارف الإسلامية العراقية دراسة تطبيقية في المصرف العراقي الإسلامي ومصرف إيلاف الإسلامي. مجلة الجيش (ع250)، ص ص 154–172.

18. التقارير المالية المنشورة لمصرفي الشام وسورية الدولي الاسلامي.

تاريخ ورود البحث:2021/4/29
تاريخ الموافقة على نشر البحث:2021/5/10